

القول الوجيز

في شرح حديث

"دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين..."

إعداد



محبة الدين علي بن يحيى بن محمد بن
أبي شيبة الرواقية لدراسة التراث العلمي
Al Rowaq Archaeological Academy for Scientific Rooting

الإصدار (٢٠)



<https://t.me/Moheballden>



moheballden@gmail.com

القول الوجيز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ تَقِي

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنِ يَا كَرِيمُ

الأكاديمية الألوكة للدراسات والبحوث
Al Rowaq Archaeological Academy for Scientific Rooting

الإصدار (٢٠)



شبكة
الألوكة
www.alukah.net

القول الوجيز

الحمد لله الكريم الرحيم، العظيم الحليم، كتب على نفسه الرحمة
وما زال بعباده لطيفًا خبيرًا، شرَّع اليُسْرَ وأمر به، فقال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا
أَسْتَطَعْتُمْ﴾^(١).

وأصلي وأسلم على مُعلم الناس الخير وداعيمهم إلى اليُسْر، وأسبقهم
إليه فما خَيْرَ بين أمرين «أَحَدُهُمَا أَيْسَرُ مِنَ الْآخَرِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا
لَمْ يَكُنْ إِثْمًا»^(٢)، وبعد.

فإن الشارع الرحيم قضى بحكمته أن المشقة تجلب التيسير، وأن
العسر بعده اليسر، وأن الفرج يتلو الضيق، رحمة بعباده ولطفًا،
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٣)، ورفعًا للخرج
عنهم، ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾^(٤)، ودرءًا لمفسدة
الترك، أو التثاقل عن العبادات، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمُ﴾^(٥).

١. سورة التغابن، آية: ١٦.

٢. البخاري: ٦٧٨٦، مسلم: ٢٣٢٧.

٣. سورة البقرة، آية: ١٨٥.

٤. سورة المائدة، آية: ٦.

٥. سورة النساء، آية: ٢٨.

القول الوجيز

«إِنَّكُمْ أُمَّةٌ أُرِيدَ بِكُمْ الْيُسْرَ»^(٦)

أراد الله سبحانه لهذه الأمة أن تنعم وتمهناً في ظل شريعة كاملة تامة لا يعترها نقصاً ولا يكدر صفوها ضيق ولا شدة، ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٧).

ومن مظاهر تمامها يُسرُها وسماحتها، فلا تكليف للمرء فوق ما يطيق، ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٨)، ولا تكليف له غير ما يستطيع، بل في حدود ما أوتي من أسباب، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَتْهَا﴾^(٩)، وذلك مراعاة لأحوال المكلفين، وحاجتهم.

«هَلَكَ الْمُتَنَطِعُونَ»^(١٠).

ومن مظاهر تمام الشريعة نهيمها عن التشدد إذا كان في الأمر رخصة وتيسير من الشارع، «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ»^(١١).

٦. مسند أحمد: ٢٠٣٤٧.

٧. سورة المائدة، آية: ٣.

٨. سورة البقرة، آية: ٢٣٣.

٩. سورة الطلاق، آية: ٧.

١٠. مسلم، ٢٦٧٠.

١١. مسند أحمد، ٥٨٦٦.

القول الوجيز

مِمَّا تَوَاتَرَ حَدِيثٌ: مَنْ كَذَبَ

وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا وَاحْتَسَبَ

وَرُؤْيَا شَفَاعَةً وَالْحَوْضُ

وَمَسْحُ خُفَيْنِ وَهَذَا بَعْضُ

إسناد الحديث:

أخبرنا به سماعًا عليه وإجازة منه فضيلة الشيخ: محمد بن عبد العلي الأنصاري الأعظمي حفظه الله، أخبرنا أبو القاسم البنارسي، أخبرنا والدي محمد سعيد البنارسي، أخبرنا نذير حسين، أخبرنا محمد إسحاق، أخبرنا عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، أخبرنا والدي أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، أخبرنا أبو طاهر بن إبراهيم الكوراني، أخبرنا حسن بن علي العجيمي، أخبرنا عيسى بن محمد الثعالبي، أخبرنا سلطان بن أحمد المزاحي، أخبرنا أحمد بن خليل السبكي، أخبرنا النجم محمد بن أحمد الغيطي، أخبرنا زكريا الأنصاري، أخبرنا إبراهيم بن صدقة الصّالحي، أخبرنا إبراهيم التنوخي، أخبرنا أحمد بن أبي طالب الحجار، أخبرنا الحسين بن المبارك الزبيدي، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى السجزي، أخبرنا عبد الرحمن بن محمد الداودي، أخبرنا أحمد بن حموية السرخسي، أخبرنا محمد الفربري، أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله.

القول الوجيز

قال الإمام البخاري رحمته الله: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ، عَنْ
عَامِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قال:

«كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: **أَمَعَكَ مَاءٌ؟** قُلْتُ:
نَعَمْ، فَنَزَلَ عَنِّي رَاحِلَتَهُ فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، ثُمَّ
جَاءَ فَأَفْرَغْتُ عَلَيْهِ الْإِدَاوَةَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ
صُوفٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ
الْجُبَّةِ، فَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزَعُ حُفْيَهُ
فَقَالَ: **دَعُهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ**، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا» (٢١٢)

وهذا الإسناد يكون بيني وبين النبي ﷺ (٢٨) راوياً.

وهذا الإسناد يكون بيني وبين الإمام البخاري رحمته الله (٢٢) راوياً.



١٢. البخاري: ٥٧٩٩، مسلم: ٢٧٤.

تخريج الحديث:

رَوَى الحديث إماما المحدثين، البخاري ومسلم رحمهما الله، من حديث الصحابي الجليل المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

▪ رواه البخاري في صحيحه، ح: ٢٠٦، ح: ٥٧٩٩.

▪ ورواه مسلم في صحيحه، ح: ٧٩-٢٧٤، ح: ٨٠-٢٧٤).

وقد رُوِيَ أيضا من طرق أخرى كثيرة، بلغت حد التواتر الذي يفيد العلم اليقيني.



راوي الحديث:

هو الصحابي الجليل المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

كـ اسمه: المغيرة بن شعبة بن أبي عامر ابن مسعود بن
مُعْتَب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن ثقيف.
كـ أمه: أسماء بنت الأفقم بن أبي عمرو بن ظويلم بن جَعِيل
بن عمرو بن دهمان بن نصر.

كـ صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورَوَى عنه أحاديث.

كـ كنيته: أبا عبد الله، ويقال أبو عيسى الثقفي.

كـ كان يقال له مُغِيرَة الرأي.

كـ أسلم عام الخندق، وقدم مهاجراً.

كـ وقيل: إن أول مشاهدته الحديبية.

كـ قال المغيرة: وكنتُ أحمل وَضوءَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرأيتُه
يوماً من ذلك، توضأً ومسحاً على خفيه، وكنتُ معه في حجة
الوداع.

كـ وَكَانَ الْمُغِيرَة رَجُلًا طَوَالًا ذَا هَيْبَةٍ أَعُورًا أُصِيبَتْ عَيْنُهُ يَوْمَ
اليرموك.

القول الوجيز

كُهْ أَصْهَبَ الشَّعْرَ، جَعْدًا، ضَخْمَ الْهَامَةِ، عَبَلِ الذِّرَاعَيْنِ،
قَلِصَ الشَّفَتَيْنِ، يَخْضِبُ بِالْحُمْرَةِ.
كُهْ وَلي مِنْ قِبَلِ عُمَرَ الْوَلَايَاتِ كَانَ يُعَدُّ مِنَ الدُّهَاهِ.
كُهْ توفى سنة خمسين من الهجرة بالكوفة. (١٣)



١٣. مصادر ترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد، التاريخ الكبير للبخاري، معرفة الصحابة لأبي نعيم، الاستيعاب في معرفة الصحاب للقرطبي، معجم الصحابة للبغوي.

مفردات الحديث:

- ✍ **فَنزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ**: الراحلة ما يعد للركوب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى، وقيل النجيبة منها.
- ✍ **تَوَارَى**: أي استتر.
- ✍ **فِي سَوَادِ اللَّيْلِ**: ظلمته.
- ✍ **فَأَفْرَغَتْ عَلَيْهِ**: أصل كلمة أفرغ أي أخلى الوعاء مما فيه تماما، ولكنه استعمل هنا، بمعنى صببت عليه.
- ✍ **الإِدَاوَة**: إناء صغير من الجلد يتخذ للماء، ما يسمى بالقرية.
- ✍ **جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ**: نوع من الثياب.
- ✍ **أَهْوَيْتَ**: أي ملت، أو مددت يدي.
- ✍ **لَأَنْزَعُ**: لأخلع.
- ✍ **خَفِيهِ**: الخف ما يُلبس في القدمين فيستر الكعبين، مصنوع من جلد.
- ✍ **أَدْخَلْتُمَا طَاهِرَتَيْنِ**: أي لبستهما على طهارة – كاملة.
- ✍ **فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا**: المسح إمرار اليد المبتلة بلا تسييل.



شرح الحديث:

صحب المغيرة بن شعبة رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى سفراته - قيل غزوة تبوك- فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة سأل المغيرة رضي الله عنه عن الماء - وكان حامل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم - كما أخبر عن نفسه، ثم أخذ صلى الله عليه وسلم الماء فأبعد حتى لا يرى، فقضى حاجته وعاد، فتوضأ، فلما بلغ موضع غسل القدمين أراد المغيرة رضي الله عنه خلع خفي النبي صلى الله عليه وسلم فلما مديده، قال له النبي صلى الله عليه وسلم مخبراً إياه ومعلمًا له وللأمة أن اتركهما فقد لبستهما على طهارة، ثم مسح عليهما صلى الله عليه وسلم.



يستفاد من الحديث:

- التواري عن الأنظار والتستر عند قضاء الحاجة.
- جواز خدمة العلماء وأهل الفضل.
- فضيلة المغيرة رضي الله عنه، وأنه كان حامل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم.
- جواز المسح على الخفين.
- وأن المسح عليهما أفضل من خلعهما وغسل القدمين.
- أن من شروط المسح على الخفين لبسهما على طهارة.



" ليس في قلبِي من المسحِ
شيءٌ، فيه أربعون حديثًا
عن رسول الله ﷺ . "

الإمام أحمد رحمته الله.

مبحث في المسح على الخفين

ماهيته:

المسح على الخفين رخصة، وهو بدلٌ في الطهارة، يغني عن غسل القدمين في الوضوء - الحدث الأصغر-، ولا يغني عنه في الاغتسال.

مشروعيته:

" المسح على الخفين جائز عند عامة أهل العلم. حكى ابن المنذر عن ابن المبارك قال: ليس في المسح على الخفين اختلاف أنه جائز".^(١٤)

قال الإمام أحمد رحمته الله: " ليس في قلبي من المسح شيء، فيه أربعون حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".^(١٥)

١٤. المغني، لابن قدامة.

١٥. الروض المربع، للبهوتي.

القول الوجيز

وأما أدلة جوازه فكثيرة:

✍ فمن القرآن قوله تعالى:

﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١٦)، على قراءة الجر، ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، عطفًا

على ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، فتدخل - الرجلين - ضمن

الممسوح بقيد كونهما داخل الخف كما دلت السنة.

قال القرطبي رحمته الله: "وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْخَفْضَ فِي الرَّجُلَيْنِ إِنَّمَا جَاءَ

مُقَيَّدًا لِمَسْحِهِمَا لَكِنْ إِذَا كَانَ عَلَيْهِمَا خِفَانِ، وَتَلَقَيْنَا هَذَا الْقَيْدَ مِنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ لَمْ يَصِحْ عَنْهُ أَنَّهُ مَسَحَ رِجْلَيْهِ إِلَّا وَعَلَيْهِمَا خِفَانِ،

فَبَيَّنَ ﷺ بِفِعْلِهِ الْحَالَ الَّتِي تَغْسَلُ فِيهِ الرَّجُلُ وَالْحَالَ الَّتِي تَمْسَحُ

فِيهِ، وَهَذَا حَسَنٌ"^(١٧).

١٦. سورة المائدة، آية ٦.

١٧. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

القول الوجيز

☞ وأما نصوص السنة النبوية فقد بلغت حد التواتر في المسح على الخفين، ومنها ما أوردناه آنفا من أحاديث عن الصحابي الجليل المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.
☞ وأما الإجماع:

قال النووي رحمته الله: " أَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ سَوَاءً كَانَ لِحَاجَةٍ أَوْ لِغَيْرِهَا حَتَّى يَجُوزَ لِلْمَرْأَةِ الْمَلَازِمَةَ بَيْتَهَا وَالزَّمْنَ الَّذِي لَا يَمْشِي وَإِنَّمَا أَنْكَرْتُهُ الشَّيْعَةَ وَالْخَوَارِجُ وَلَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَوَايَاتٌ فِيهِ وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِهِ كَمَذْهَبِ الْجَمَاهِيرِ وَقَدْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ خَلَائِقُ لَا يُحْصَوْنَ مِنَ الصَّحَابَةِ".^(١٨)

صفته:

المسح يكون مرة واحدة، ويمسح بباطن يديه المبتلتين بالماء – بلا تسيل – على ظاهر الخف، يمرر اليد اليمنى على القدم اليمنى، واليسرى على اليسرى، ويفرج بين أصابعه. **وليس من السنة مسح أسفل الخفين.**

١٨. شرح مسلم، للنووي.

القول الوجيز

شروطه :

- أن يكون مباحًا - مصنوع من جلد مباح -.
- أن يكون ساترًا لمحل الغسل.
- أن يكون طاهرًا.
- أن يلبسهما على طهارة كاملة.
- أن يكون المسح للحدث الأصغر.
- أن يكون المسح في الوقت المحدد.

" لا نعلم في اشتراط تقدم الطهارة لجواز المسح خلافاً".^(١٩)

مدته :

للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام بلياليهن، لما رواه مسلم في صحيحه من حديث شريح بن هانئ قال: «أتيت عائشة رضي الله عنها أسألها عن المسح على الخفين، فقالت: عليك بابن أبي طالب فسله، فإنه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسألناه، فقال:

١٩. المغني، لابن قدامة.

القول الوجيز

جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً
لِلْمُقِيمِ».

مبطلاته:

- انقضاء المدة.
- ولا ينتقض الوضوء بانقضاء المدة حتى يحدث –.
- خلعهما.
- ولا ينتقض الوضوء بخلعهما حتى يحدث –.
- حصول ما يوجب الغسل.



مسائل تتعلق بالمسح على الخفين

الأولى:

إذا توضأ الإنسان ومسح على الخفين، وأثناء مدة المسح خلع خفيه قبل صلاة العصر مثلاً، فهل يصلي وتصح صلاته أم أن وضوءه ينتقض بخلع الخفين؟

ففيها خلاف، قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله:

"القول الراجح من أقوال أهل العلم الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة من أهل العلم أن الوضوء لا ينتقض بخلع الخف، فإذا خلع خفه وهو على طهارة وقد مسحه فإن وضوءه لا ينتقض، وذلك لأن الرجل إذا مسح على الخف فقد تمت طهارته بمقتضى الدليل الشرعي، فإذا خلعه فإن هذه الطهارة الثابتة بمقتضى الدليل الشرعي لا يمكن نقضها إلا بدليل شرعي، ولا دليل على أن خلع الممسوح من الخفاف أو الجوارب ينقض الوضوء وعلى هذا فيكون وضوءه باقياً، ولكن لو أعاد الخف بعد ذلك وأراد أن يمسخ عليه في المستقبل "فلا"، على ما أعلمه من كلام أهل العلم".^(٢٠)



٢٠. بحوث وفتاوى في المسح على الخفين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين.

الثانية:

كيف تحسب مدة المسح؟

تحسب من أول مسحة حدث بعد لبسهما.

مثال: توضأ لصلاة الظهر، ثم لبس الخفين، وأحدث فتوضأ
ومسح عليهما لصلاة العصر. مدة المسح تبدأ من صلاة العصر،
فيحسب يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام بلياليها للمسافر.



الثالثة:

علاقة المسح على الخفين بالعقيدة.

قال الطحاوي رحمه الله في عقيدته: "ونرى المسح على الخفين، في
السفر والحضر، كما جاء في الأثر".

ونرى: أي نعتقد.

القول الوجيز

المسح على الخفين مسألة فقهية فرعية، ومع ذلك فقد ذكرها بعض أهل العلم في ثنايا كتب العقيدة، ومن ذلك صنيع الطحاوي رحمته الله، في عقيدته.

فما السبب؟

سببه: أن بعض أهل البدع ومنهم الروافض ينكرون المسح على الخفين، فخالفهم في ذلك أهل السنة لثبوتهم بالكتاب والسنة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإجماع أهل السنة، فصار عقيدة عندهم.

قال ابن المنذر رحمته الله: " اختلف العلماء أيهما أفضل المسح أفضل أو نزعهما وغسل الرجلين؟ قال: والذي أختاره أن المسح أفضل، لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الروافض والخوارج، وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه".

قال الشيخ صالح آل الشيخ رحمته الله: " فصارت هذه المسألة علما يفرق به ما بين السني والرافضي والخارجي ونحوهما".



الرابعة:

المسح على الجوارب.

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: هل يجوز المسح على الجوارب كالخف أم لا؟ وهل يكون الخرق الذي فيه الطعن مانعاً من المسح فقد يصف بشرة شيء من محلّ الفرض؟ وإذا كان في الخف خرق بقدر النصف أو أكثر هل يعفى عن ذلك أم لا؟

فأجاب:

" نعم يجوز المسح على الجواربين إذا كان يمشي فيهما سواء كانت مجلدة أو لم تكن. في أصحّ قولي العلماء. في السنن: أن النبي صلى الله عليه وسلم "مسح على جوربيه ونعليه".

وهذا الحديث إذا لم يثبت فالقياس يقتضي ذلك فإن الفرق بين الجواربين والنعلين إنما هو كون هذا من صوف وهذا من جلود ومعلوم أن مثل هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة فلا فرق بين أن يكون جلوداً أو قطناً أو كتاناً أو صوفاً كما لم يفرق بين سواد اللباس في الإحرام وبياضه ومحظوره ومباحه وغايته أن

القول الوجيز

الجلد أبقي من الصوف: فهذا لا تأثير له كما لا تأثير لكون الجلد قويا بل يجوز المسح على ما يبقى وما لا يبقى.

وأيضا فمن المعلوم أن الحاجة إلى المسح على هذا كالحاجة إلى المسح على هذا سواء ومع التساوي في الحكمة والحاجة يكون التفريق بينهما تفريقا بين المتماثلين وهذا خلاف العدل والاعتبار الصحيح الذي جاء به الكتاب والسنة وما أنزل الله به كتبه وأرسل به رسوله ومن فرق بكون هذا ينفذ الماء منه وهذا لا ينفذ منه: فقد ذكر فرقا طرديا عديم التأثير. (٢١)



٢١. مجموع الفتاوى ، لابن تيمية .

خاتمة

في يسر الشريعة وسماحتها

﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (٢٢)

"قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾، أي: إنه جاءَ بالتيسيرِ والسَّماحةِ، كما وردَ الحديثُ من طريقي عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: "بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ".
وقالَ لِأَمِيرِيهِ مُعَاذٍ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، لما بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ:
"بَشْرًا وَلَا تَنْفِرًا، وَيَسْرًا وَلَا تَعْسِرًا، وَتَطَوَّعًا وَلَا تَخْتِلِفًا".

وقالَ صَاحِبُهُ أَبُو بَرزَةَ الْأَسْلَمِيُّ: إِنِّي صَحَبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
وشهدت تيسيره". (٢٣)

" ولم يكن ﷺ يتكلف ضدَّ حاله التي عليها قدماه، بل إن كانتا في الخفِ مسحَ عليهما ولم ينزعهما. وإن كانتا مكشوفتين غسل القدمين، ولم يلبس الخف ليمسح عليه. وهذا أعدل الأقوال في

٢٢. سورة الأعراف: ١٥٧.

٢٣. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير.

القول الوجيز

في شرح حديث

"دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين..."